

الاقتصاد الموازي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 إلى 2019

The effect of parallel economy on economic development indexes in Algeria econometric study during
the period of 1990 to 2019

دادن عبد الغني

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

dadane@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/12/31

سلطاني عادل*

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

ADELSOLTANI33@GMAIL.COM

تاريخ القبول للنشر: 2021/12/13

تاريخ الإستلام: 2021/08/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019، حيث تم الإعتماد على طرق القياس الاقتصادي والمتمثلة في إستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ولقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الموازي يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير الأجل، والمدى الطويل الأجل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، النمو الاقتصادي، الناتج الداخلي الخام، الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة، التضخم.

تصنيف JEL: C17. O14. O01.

Abstract :

The aim of this study is the assessment of the impact of the parallel economy on Algeria's economic growth from 1990 to 2019 through the economic measurement methods that use the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL).

In conclusion, this study resulted that the parallel economy has a positive impact on economic growth in the short and long term.

Keywords: parallel economy; Economic growth; GDP; Ardl; inflation.

Jel Classification Codes: C17. O14. O01.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يعتبر التحول الذي طرأ على اقتصاديات العالمية خاصة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي في ظل الانفتاح والعملة وتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يبحث عن تعظيم الأرباح بشتى الطرق من بين الأسباب الرئيسة لتفشي ظاهر الاقتصاد الموازي وشموليتها على جميع اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريقها إلى النمو. إذ تقرر الحكومة الجزائرية باستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي خاصة بعد تحول النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى النظام الراس مالي، حيث قدمت تسهيلات للخواص من أجل ممارسة نشاطاتهم وهذا في ظل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ومنه كانت نقطة الانطلاق لهذه الظاهرة لتنتشر بقوة إبتداء من عمليات غسيل الأموال خلال العشرية السوداء أينما انتشر النهب والسرقة إلى التجارة المخدرات والأسلحة آنذاك، ومع تطور القطاع الخاص ونقص اليد العاملة المؤهلة وتدني نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام وكثرة البطالة، زادت هذه الظاهرة في الانتشار والذي أكدته حجم الأموال المتداولة خارج السوق الرسمي والتي كان لها آثار مباشرة وغير مباشرة على مؤشرات التنمية الاقتصادية بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي بصفة خاصة في الجزائر، مما جعل الدولة تحاول جاهدة لدمج هذا الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي ولو بنسب معتبرة كونها لا تستطيع القضاء عليه نهائيا.

1.1. إشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يؤثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

2.1. الأسئلة الفرعية للدراسة:

من أجل تفصيل إشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

❖ فيما يتمثل الاقتصاد الموازي وما هي أهم مسباته؟.

❖ ما هي العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي؟.

3.1. فرضيات البحث:

بحثا على الأجوبة الصحيحة للاشكالية العامة للبحث تحاول الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

❖ تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة سلبية تصيب الدول النامية بكثرة حيث تعتبر الازمات المالية أهم الأسباب المسببة لها؛

❖ يؤثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي تأثيرا سلبيا.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مسبات الاقتصاد الموازي، والتعريف به وبأهم أسبابه إضافة إلى تبين أثره على النمو

الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

5.1. أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في إعطاء معرفة شاملة بالاقتصاد الموازي وأهم مسباته إضافة إلى تحديد أثره هذا الأخير على

النمو الاقتصادي في الجزائر. وهذا في المدى القصير والمدى الطويل.

2. الإطار النظري للدراسة:

من خلاله نتطرق الى الدراسة النظرية للمتغيرات محل الدراسة والمتمثلة في التعريف بالاقتصاد الموازي وأسبابه وأهم مؤشرات التنمية الاقتصادية التي لها علاقة مع الاقتصاد الموازي خاصة مع الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر المؤشر المعبر عن النمو الاقتصادي.

1.2. تعريف ظاهرة الاقتصاد الموازي:

عرف الاقتصاد الموازي على أنه ذلك الجزء من الاقتصاد المخفي أو الغير قانوني الذي يتم فيه تداول إنتاج السلع والخدمات أو استهلاكها بطرق مخالفة للقانون وذلك إما لأن القانون يمنع تداولها أصلاً أو أنها لا تخضع للقيود القانونية المفروضة من طرف الدولة (Lemieux, 2007, p. 07)، إذ ظهرت عدة تعريفات للاقتصاد الموازي أهمها اقتصاد الظل، اقتصاد السري، وقد عرفه VITO TANZI على أنه تلك الدخول المكتسبة الغير المبلغ عنها للسلطات الضريبية والغير الواردة في الحسابات القومية والتي كانت نتيجة ارتفاع معدلات الضرائب (Tanzi, 2002, p. 03)، ويمكن ايجاز أسباب هذه الظاهرة التي تعددت فيما يلي:

2.2. أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي:

❖ ارتفاع مستويات الضغط الضريبي:

يعرف الضغط الضريبي على أنه معدل الاقتطاع الإجباري والعبء الذي يحدثه الاقتطاع الضريبي على الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر مؤشراً لتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني إذ يبحث هذا المقياس إمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبة للوصول إلى أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث الضرر بالاقتصاد الوطني أو الأفراد وذلك باختيار الأسعار الملائمة والبحث عن الأوعية الممكنة التي يفترض نموها من النتائج المحققة على صعيد التنمية الاقتصادية وقد حددت النسبة المثلثية ب 25% (حسب الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك COLIN CLARK، حميدة، 2006، صفحة 122)، حيث نتج عنه نموذج التهرب الضريبي the model of tax evasion، والتجنب الضريبي، حيث أن تحديد مفهوم وطبيعة التهرب الضريبي متعلقة بالكيفية التي يتم من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية وهذا إما بالغش أو التجنب الضريبي فالغش الضريبي يعرفه Andree Barilari بأنه "امتناع أو تخفيض بطريقة غير مشروعة عن دفع الضرائب المستحقة ونماذجه متنوعة جداً كأخطاء الإدارية في التصريحات تخفيض الارادات، تضخيم النفقات" (بوزيد، 2016، صفحة 142) ومنه يكون هناك غش جبائي عند لجوء المكلف بالضريبة إلى استعمال الطرق وأساليب احتيالية وتدليسية قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليهم كلياً أو جزئياً أما التجنب الضريبي فتم تعريفه بأنه التخلص من عبئ الضريبة كلياً أو جزئياً دون أن يؤدي ذلك إلى مخافة القانون أو انتهاك أحكامه (خطاطبة، 2013، صفحة 8).

❖ ندرة السلع:

نقص عرض السلع الاستهلاكية والكمالية يؤدي الى التحول نحو الاقتصاد الخفي من أجل توفير هذه السلع للوفاء باحتياجات الطلب عليها خاصة السلع والخدمات التي تقوم الحكومة بالإشراف على تقديمها من خلال منافذ التوزيع المتعارف عليها أو تلك السلع التي تقوم الدولة النامية باستيرادها (جهان، 2021، صفحة 243).

❖ محدودية الدخل وساعات العمل في القطاع الرسمي:

وفق Gary Becker فإن نظرية تخصيص الوقت تجيب عن الأسباب الحقيقية لتوجه الأفراد للانخراط في الاقتصاد الموازي (Karen, 2018, p. 5)، بحيث اعتبر الوقت سلعة وان الافراد يقومون باتخاذ القرارات من أجل توزيع وقتهم بين العمل

والراحة وبما أن مزايا العمل في الاقتصاد الرسمي غير جذابة كون أن أوقات الراحة أطول مما يجعله يتوجه إلى الاقتصاد الموازي من أجل كسب دخول إضافية.

❖ غياب الحوكمة الرشيدة:

تشير الحوكمة حسب تعريف البنك الدولي إلى فن القيادة الرشيدة الذي يرمي إلى النهوض بالمؤسسات المختلفة للدولة بشكل أكثر إيجابية، أو طريقة مثلى التي يتم من خلالها ممارسة السلطة لتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تركز الحوكمة الرشيدة على مبادئ المشاركة وقانون الشفافية والمحاسبة كما تؤثر الحلقة المفرغة لغياب الحكم الرشيد (حساني، 2019، صفحة 56) على سيرورة النظام والاستراتيجية التنموية المصاحبة لضعف القواعد القانونية والتي تهدف إلى رسم منهج خاص وواضح للتعامل مع مختلف أطراف المجتمعية وفي مختلف الظروف المكانية والزمانية السائدة، حيث أن غياب الحكم الرشيد يفتح المجال للتوجه إلى اكتساب الثروات بشتى الطرق خاصة من طرف المسؤولين وهذا في ضل غياب المراقبة الدائمة مما يزيد من الكتلة النقدية في الاقتصاد الموازي.

❖ البنية الاقتصادية والأزمات الاقتصادية:

من بين العوامل التي تساهم في زيادة رقعة الاقتصاد الغير الرسمي نجد التعديل الهيكلي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية ما ينتج عنه من عدة مشاكل كالفقر، البطالة... الخ، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على مداخيل العمال بالانخفاض ما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في الاقتصاد الخفي لتعويض النقص في الدخل وتحسين المستوى المعيشي.

❖ الفساد الإداري:

يعرف الفساد الإداري على أنه انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين (إيطاحين، 2016، صفحة 257) وهذا لعدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف يولد فجوة بين هذه الدخل والمستوى المعيشي المناسب مما يؤدي إلى اتجاه سلوكي لهؤلاء الموظفين العموميين نحو الحصول على دخول غير مشروعة عن طريق إساءة استخدام النفوذ والسلطة الممنوحة لهم، طالما اعيتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم.

❖ المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر:

تواجه معظم الدول صعوبة في تحديد موحد لتصنيف المشروعات الاقتصادية وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة أن هناك أكثر من 25 تعريف مختلف حيث يختلف التصنيف نسبيا باختلاف الدول والقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها هذه المشروعات ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة مثل معيار العمالة رأس المال والقيمة المضافة... الخ، وقد تستخدم التعاريف وفقا لخصائص الوظيفية مثل الإدارة أو التخصص أو الأساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق (حياتية، 2019، صفحة 5). حيث ضعف القدرة المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمشروعات المتناهية الصغر تؤدي بأصحابها إلى توظيف عمال ذو خبرات متدنية بأجور متدنية ودون التصريح بهم لدى هيئات الضمان الاجتماعي، إضافة إلى عدم التقيد بالقوانين التي تحكم نظام العمل، حيث أن معظم المشاريع المتناهية الصغر تتم في الخفاء دون التصريح بها لدى الهيئات المختصة، وهذا من أجل التهرب الضريبي وتعظيم الأرباح.

3.2. الاقتصاد الموازي وأثره على المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات معطيات مستنبطة من مجموعة من البيانات أو معلومات إحصائية حيث تمثل أهميتها في قيمها التي يمكن استخلاص عدة نتائج منها (غنيم، 2006، صفحة 10)، ويمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن بيانات والتقارير

اقتصادية مجدولة غايتها قياس الأداء القطاعات الاقتصادية بهدف معرفة مدى قوة اقتصاد بلد معين أو ضعفه وذلك من أجل التنبؤ بالخطوات المستقبلية لتحسين الأوضاع ، حيث يوجد العديد من المؤشرات وكل منها يختلف عن الآخر من حيث المكان والاصل والجمهور المستهدف وأثره على المتغيرات الأخرى ومن أجل حصر الدراسة قمنا باختيار بعض المؤشرات التي نرى أن لها علاقة مباشرة بالاقتصاد الخفي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون لها دلالة قوية في الاقتصاد الوطني ومتمثلة في:

❖ الناتج الداخلي الخام:

يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات الاقتصادية حيث تعددت التعاريف التي نذكر من أهمها " أنه قيمة إسمية أو حقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة ، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو إقليم ما ، والخاضعة للتبادل في الأسواق، وفق التشريعات المعتمدة (هوشيار، 2005، صفحة 73) " ويعرف أيضا على أنه قيمة السلع والخدمات التي تنتجها الدولة منزوع منها قيمة السلع والخدمات المستعملة في عملية الإنتاج وقد تعددت الدراسات في هذا المجال خاصة فيما يخص تأثير الاقتصاد الموازي على الناتج الداخلي الخام وتم التوصل إلى أن هناك علاقة في المدى القصير والمدى الطويل تمثل بعضها في أن الاقتصاد الموازي له تأثير سلبي على الناتج الداخلي الخام وأخرى أقرت بعدم وجود علاقة بينهما بينما دراسات أخرى وجدت أن للاقتصاد الموازي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

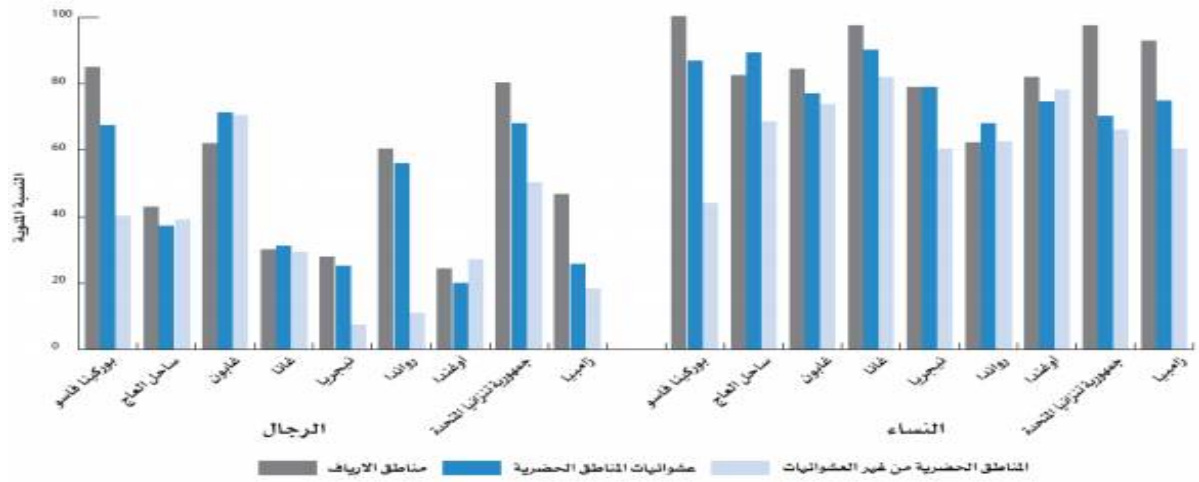
❖ التضخم:

يعتبر التضخم من أهم المظاهر التي يعاني منها جل الاقتصاديات العالمية سواء النامية أو المتطورة ، حيث أصبح ضمن النقاط الأساسية التي تتمحور عليها السياسات الكلية للدول ، وهذا من أجل تحقيق مستويات مثلى لهذه الظاهرة تخدم الاقتصاد وأفراد المجتمع، وقد تعددت التعاريف لهذه الظاهرة التي يراها معظم الاقتصاديين أنها ظاهرة متشعبة الجوانب والآثار تتمحور بصفة عامة على إرتفاع الأسعار (غطوان، 1989، صفحة 177) حيث أن ارتفاع الأسعار في ظل تدني مستويات الأجور تجعل الحالة المعيشية للأفراد مزرية مما يضطرهم إلى التوجه إلى إضافة دخول جديدة وهذا عن طريق التوجه إلى الاقتصاد الموازي الذي يتميز بسهولة الحصول على العمل فيه دون شروط. فالتضخم مؤشر تكمن خلفه حقائق قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالتالي فانه يجب السيطرة على التضخم قبل ان يصل مستوى الخطورة وهذا رهن الأسباب المسببة له حيث ان التضخم ظاهرة اقتصادية قد تصيب البلدان النامية على السواء ويزداد كلف توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد اذ ان استهداف التضخم يعتمد على توفر سياسة اقتصادية محكمة قادرة على الجمع وملائمة بين أدواتها المختلفة (سماعي، 2017، صفحة 18).

❖ البطالة:

حسب منظمة العمل الدولية، فإن البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبين في العمل والباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه (علي داود، 2010، صفحة 183) وهو وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة أي عدم التشغيل الكامل للموارد المتاحة، حيث أسفرت عدة دراسات على أن أهم أسباب توجه الأفراد إلى السوق العمل في الاقتصاد الموازي هو عدم وجود العمل في الاقتصاد الرسمي نتيجة تزايد معدلات البطالة ويقاس العمل في القطاع الغير الرسمي من خلال مؤشر وحيد يتمثل في عدم الانتساب إلى صندوق الضمان الاجتماعي، أو من خلال مطابقة الفئة النشطة التشغيلية مع الفئة العاملة في القطاع الرسمي المحدد انطلاقا من معدلات الطلب على العمل الموجودة على مستوى الدواوين الرسمية أو بالتوجه مباشرة إلى الإحصائيات لدى المؤسسات ومختلف السجلات الإدارية (طهراوي، 2014، صفحة 60)، والشكل الموالي يبين نسب الذكور والإناث الذين يشغلون في الاقتصاد الموازي لبعض الدول الإفريقية.

الشكل رقم 01: نسب الذكور والإناث الذين يشغلون في الاقتصاد الموازي لبعض الدول الأفريقية:



المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي، حوار المونل العدد الأول، الطبعة العربية عمان، ص، 09.

❖ الانفتاح التجاري:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات إلا أن هذا الطرح لا يكون إلا باستعمال المدخلات المتنوعة في العملية الإنتاجية التي فرضت على الدول التوجه إلى الاستيراد والتصدير تحت غطاء المبادلات التجارية التي أصبحت تفرض نفسها يوما بعد يوم، والذي عرف عدة سلبيات خاصة في الدول النامية أين إحتكرت مجموعة من رجال العمال هذه العمليات وأصبح لها نفوذ في الأجهزة الرقابية ما جعلها تقوم بعدة عمليات غير مشروعة الاستيراد والتصدير في المواد الغير المشروعة إضافة إلى التهريب والغش الضريبي والتي تعتبر أبرز سمات الاقتصاد الموازي. حيث تسعى الدول إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نضام التجارة الخارجية إلى الحياد (رحماني، 2018، صفحة 20)، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وإزالة القيود الكمية والنوعية (التعريفات والحصص).

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

لا تخلص الدراسات النظرية والتجريبية إلى تفسير قاطع لكيفية تأثر النمو الاقتصادي بزيادة حجم اقتصاد الظل أو القطاع الغير الرسمي وطبقا لبعض الدراسات يؤدي اقتصاد الظل إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي، وتدفع هذه الدراسات بأن انكماش اقتصاد الظل سوف يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، مما سيحدث زيادة الانفاق العام وخصوصا على البنية التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الانتاج مما يؤدي إلى زيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي، والرأي المضاد هو أن قطاع الغير الرسمي يتفوق على القطاع الرسمي في كفاءته وقدرته على المنافسة، وبالتالي فإن أي زيادة في اقتصاد الظل سوف تؤدي إلى تنشيط النمو الاقتصادي، حيث من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة على الإشكالية العامة وهذا باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model والذي يختصر على شكل ARDL حيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم لمتغيرات التفسيرية الحالية المتكونة من النمو الاقتصادي الذي يفسره الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الموازي في الجزائر وذلك عن طريق استعمال بيانات سنوية منذ 1990 إلى غاية 2019. والذي يمكن أن نعبر عليه بالمعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

1.3. تطور الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي في الجزائر:

عرفت نسب الاقتصاد الموازي نسبا ضئيلة في فترة الثمانيات في ظل النظام الاشتراكي اين كان الطلب بقوة على المواد الاستهلاكية فقط إذ تمحور الاقتصاد الموازي آنذاك على أسواق سوداء للسلع والخدمات والصرف بمستويات ضئيلة، إلا أنه وفي ظل تعاقب الازمات على الاقتصاد الوطني خاصة أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986، التي خلقت أزمة مالية و سياسية واجتماعية نتيجة تسريح العمال وإعادة تقييم قيمة العملة الوطنية والتي أدت الى تزايد معدلات البطالة التي تعتبر من اعلى المعدلات في العالم حيث هناك اكثر من مليون بطال يعيشون تحت عتبة الفقر ودون مداخيل تذكر وبالتالي فانهم يجدون السوق الموازي الملجأ للحصول على مداخيل تؤمن لهم معيشتهم ، ولا تعتبر البطالة لوحدها المسبب في ظهور العمل الغير الرسمي بل هناك أسباب أخرى كالفقر الذي يعد عاملا أساسيا في تحديد حجم القطاع الموازي وهذا بسبب ضعف دخول العائلات والافراد على حد سواء حيث أنه على حسب الديوان الوطني لاحصائيات فإن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام إنخفض الى حدود 1350 دولار سنة 1997 مقارنة بسنة 1987 عندما كان 2800 دولار للفرد وتشير الاحصائيات الرسمية في الجزائر الى تركيز الثروة في يد فئة قليلة في حين أن غالبية المواطنين يعانون تحت عتبة الفقر وهذا لعدة أسباب أهمها (عزوز، 2015، صفحة 14):

- ❖ فقدان غالبية القسوى من الفئة العاملة لمناصب عملهم وبالتالي بتر مصادر رزقهم. خاصة بعد التحول في النظام الاقتصادي بداية التسعينيات؛
- ❖ التوجه في سوق العمل القائم على مبدأ التوظيف المؤقت (عقد عمل محدود المدة)؛
- ❖ مجمل النشاطات والاعمال هي نشاطات موسمية مرتكزة على القطاع الفلاحي بالنسبة للمناطق الريفية وفي قطاع السياحة في المدن.

2.3. صياغة النموذج القياسي:

سوف نستخدم في هذه الدراسة دالة النمو الاقتصادي والمعبر عنها ب دالة الناتج الداخلي الخام وهذا لقياس أثر الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 حيث يعتبر الاقتصاد الموازي متغير مستقل اذ تأخذ هذه الدالة الشكل التالي:

$$Y=f(EP)$$

حيث: Y تمثل النمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي.

و: EP تمثل الاقتصاد الموازي.

وتعطى صيغة النموذج بالعلاقة التالية:

$$Y=B_0+B_1 EP+U_t$$

3.3. دراسة استقرار النموذج والارتباط بين المتغيرات:

تعرف السلسلة الزمنية على أنها مجموعة المعطيات ممثلة عبر الزمن والمرتبة ترتيبا تصاعديا عبر الزمن (شيخي، 2012، صفحة 195) حيث نقول على السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان:

❖ تذبذب حول المتوسط الحسابي ثابت:

$$E(Y_t) = (Y_t + K) = u$$

❖ ثبات التباين عبر الزمن:

$$E(Y_t - u)^2 = E(Y_{t-1} - u)^2 = \delta Y^2$$

❖ التباين المشترك بين أي قيمة لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية وليس القيمة الفعلية للزمن.

حيث أن أهم اختبارات الاستقرار السلاسل الزمنية اختبار الجذر الوحدوي فهي تعبر أكثر دقة في تحديد استقرارية

السلاسل الزمنية ومن بين أهمها اختبار ديكي فولر (Dickey – Fuller) اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey –

ADF Fuller واختبار فيليبس بيرون (PP (Philips – Perron

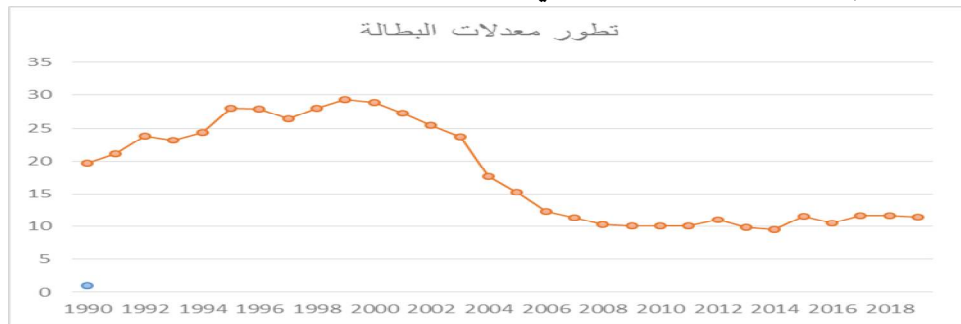
4. تحليل النتائج:

1.4. أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الاقتصاد الموازي ظاهرة شملت جميع دول العالم وخاصة الدول النامية حيث يمكن إيجاز أهم أسبابها في الأسباب الداخلية الناتجة عن انتهاج سياسات أو نظم اقتصادية معينة تعرض أفراد المجتمع إلى ضيق معيشي مما يفرض عليهم التوجه إلى الاقتصاد الموازي الذي يعتبر الملاذ الوحيد لكسب القوت ومن بين أهم هذه الأسباب الداخلية نذكر تنامي معدلات البطالة وتنامي الأسعار المنتجة عن التضخم.

والشكل الموالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.

الشكل رقم 02: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019.



المصدر، من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات.

حقيقة نلاحظ أن معدلات البطالة في الجزائر من خلال الشكل في تناقص مستمر ابتداء من سنة 2000 إلا أن هذا

لا يعكس الوضعية الحقيقية للأفراد المجتمع ففي ظل هذا التناقص الذي كان بسبب توفير مناصب شغل مؤقتة تمثلت في عمليات تشغيل الشباب وخاصة الحاملين للشهادات ضمن برامج متعددة لتشغيل الشباب ذات أجور جد متدنية أقصاها تمثل في مبلغ 15000 دج لأصحاب الشهادات الجامعية كان هناك تطور كبير في مؤشرات الأسعار التي تبرهن على تدني القدرة الشرائية للأفراد المجتمع حيث أن هذه الأوضاع تفرض عليهم أيضا التوجه إلى الاقتصاد الغير الرسمي سواء في المجال المشروع دون تصريح ضريبي أو الاتجاه إلى المجال الغير المشروع كالتجارة في المخدرات والكحول، وهذا لتحقيق دخول إضافية والجدول الموالي يبين تطور مؤشر أسعار المستهلك التي نلاحظ من خلالها أنها أخذت منحى تصاعدي حاد مما يتناسب طرديا مع تدني القدرة الشرائية للإفراد كون أن الأجور لم تشهد ارتفاعا مماثلا.

جدول رقم 01: جدول يبين تطور أسعار المستهلك

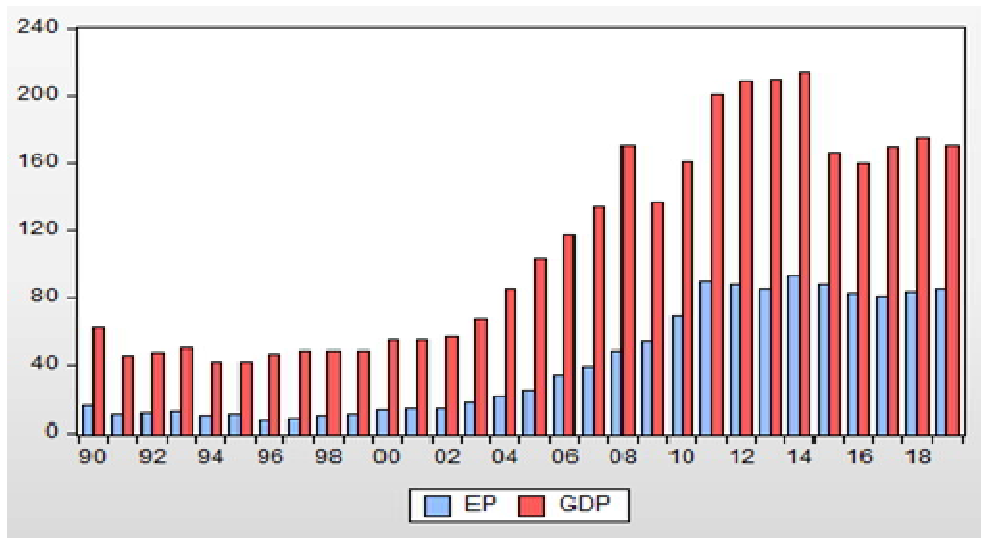
السنة	1990	1994	2004	2007	2010	2012	2014	2016
مؤشر أسعار المستهلك	15.51	40.01	80.70	86.79	100	113.81	120.94	134.84

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات ons والبنك الدولي.

كما أن سياسة التحرير الاقتصادي عززت تطور القطاع الخاص الذي أصبح يمارس المضاربة خاصة بعد تحرير التجارة الخارجية (يحيوي، 2016، صفحة 296) أو ما يسمى بالانفتاح الغير المراقب الذي تسبب في تأرجح الأسعار رغم محاولة الدولة، ومن جهة أخرى ارتفاع معدلات التهريب الضريبي والتي كانت نتيجة لهشاشة النظام الضريبي الناتجة عن الفساد الإداري وضعف التطبيق والمراقبة الصارمة للتحصيل الضريبي والقوانين، حيث إرتفعت نسب الاقتصاد الموازي إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر والذي يعتبر المحدد الأكثر نقسيرا لمعدلات النمو الاقتصادي بنسب عالية ومتسارعة خاصة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014 والذي بلغ معدله سنة 2014 ما يقارب 50.9 % كأعلى قيمة بينما كانت تقارب سنة 2005 نسبة 34.57 بالمئة وهذا مع تزايد مستويات الناتج الداخلي الخام التي قدرت سنة 2002 بـ 56.76 مليار دولار لتصل سنة 2008 إلى 171.01 مليار دولار ثم بلغت أعلى مستوياتها سنة 2014 بقيمة بلغت 213.86 مليار دولار (البنك الدولي، 2021) وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم 03: يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد الموازي في الجزائر

خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews10.

ويرجع الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الى عدة أسباب تتمحور حول ارتفاع أسعار البترول واتباع الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي وابرام اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، والذي كان له أيضا أثر عكسي على نمو الاقتصاد الموازي

2.4. تحليل نتائج الدراسة القياسية:

❖ تحليل نتائج استقرارية النموذج:

الجدول رقم 02: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

نتائج اختبار لسلسلة الاقتصاد الموازي					
النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (1%)	القيمة الحرجة (5%)	القيمة الحرجة (10%)	القرار
ثابت	0.18	-3.67	-2.96	-2.62	غير معنوي
ثابت واتجاه عام	-2.79	-4.35	-3.59	-3.23	غير معنوي
بدونهما	0.82	-2.65	-1.95	-1.60	غير معنوي
نتائج اختبار لسلسلة الناتج الداخلي الخام					
ثابت	0.59	-3.67	-2.96	-2.62	غير معنوي
ثابت واتجاه عام	1.93	-4.30	-3.57	-3.22	غير معنوي
بدونهما	0.71	-2.64	-1.95	-1.61	غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال الجدول رقم 02 الذي يبين نتائج اختبارات الاستقرارية (ADF) باستعمال برنامج الايفيوز نلاحظ ان قيمة p -value أكبر من 0.05 في النماذج الثلاثة جميعها في كل السلاسل الزمنية الذي تبين انه لا يمكن رفض فرضية وجود الجذر الحدودي في المستوى من اجل معنوية 1% و 5% و 10% ومنه فان كلا السلسلتين الزميتين محل الدراسة غير مستقرة عند المستوى.

الجدول رقم 03: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF) لسلسلة الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي

بعد الفروقات من الدرجة الأولى

نتائج اختبار لسلسلة الاقتصاد الموازي					
النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (1%)	القيمة الحرجة (5%)	القيمة الحرجة (10%)	القرار
ثابت	-3.68	-3.62	-2.97	-2.62	معنوي
ثابت واتجاه عام	-7.10	-4.35	-3.59	-3.23	معنوي
بدونهما	-3.17	-2.65	-1.95	-1.60	معنوي
نتائج اختبار لسلسلة الناتج الداخلي الخام					
ثابت	-4.93	-3.68	-2.97	-2.62	معنوي
ثابت واتجاه عام	-4.81	-4.32	-3.58	-3.22	معنوي
بدونهما	-4.72	-2.65	-1.95	-1.60	معنوي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviews10.

من خلال مخرجات برنامج الايفيوز الجدول رقم 02 نجد ان القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey – ADF Fuller) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة المجدولة، ومنه فان النموذج مستقر عند الفروقات من الدرجة الأولى لكلا السلسلتين.

❖ تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة الـ ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL المبينة في الملحق رقم 01 فان درجة التباطئ المثلى هي عند ARDL (3.2) وان معامل التحديد يساوي 59% اي ان المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الاقتصاد الموازي يفسر التغيرات في النمو الاقتصادي بنسبة 59% والباقي 41% يدخل ضمن تأثير متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في النموذج بالإضافة نلاحظ أن قيمة اختبار فيشر المحسوبة

تساوي 4.56 أكبر من القيمة المجدولة أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن الاقتصاد الموازي له قدرة على تفسير التغيرات التي تحصل في النمو الاقتصادي.

الجدول رقم 04: ثانيا نتائج اختبار منهج الحدود

اختبار حدود التكامل (bounds test)				
F statistic	8.01	المعنوية	I(0)	I(1)
		%10	3.02	3.51
		%05	3.62	4.16
		%2.5	4.18	4.79
		%1	4.94	5.58

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج views10.

من خلال نتائج اختبار حدود (bounds test) لهذا النموذج نلاحظ ان إحصائية فيشر (f statistic) مقدرة ب8.01 تقع خارج المجال I(0) والمجال I(1) عند مستوى المعنوية 10%، 5%، 2.5%، 1% مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

❖ تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من خلال الملحق رقم 02، نلاحظ أن كل معالم النموذج لها دلالة معنوية مما يدل على تأثير الاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدى القصير ونلاحظ ان إشارة معلمة الاقتصاد الموازي موجبة والتي نفسرها على أن الاقتصاد الموازي يؤثر تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى القصير ونلاحظ أن معلمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وهي معنوية وهذا ما يدل على دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى القصير وأن الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.

❖ اختبار ارتباط البواقي للنموذج:

الجدول رقم 05: اختبار ارتباط البواقي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.021018	Prob. F(2,17)	0.9792
Obs*R-squared	0.064131	Prob. Chi-Square(2)	0.9684

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviwe 10.

من خلال الجدول رقم 06 نلاحظ ان نتائج إحصائية F (0.02) أصغر من القيمة الاحتمال المجدولة (0.02) مما يعني قبول الفرضية العدم والمتمثلة في عدم وجود ارتباطات بين بواقي النموذج.

❖ اختبار ثبات تجانس التباين:

جدول رقم 06: اختبار ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.014345	Prob. F(1,23)	0.9057
Obs*R-squared	0.015583	Prob. Chi-Square(1)	0.9007

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج eviwe 10.

بما أن احتمالية إحصائية f أصغر من قيمة الاحتمال الجدولة فإننا نقبل الفرضية أي ان البواقي تجانسها ثابت وليس متقلب للعلاقة بن الاقتصاد الموازي والنمو الاقتصادي.

5. خاتمة:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر التي تفتت في اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية منها، نتيجة التحول الهيكلي في اقتصاداتها أو ظهور الازمات الاقتصادية، من بين الظواهر التي فرضت نفسها على الاقتصاديات الدولية كونها أصبحت الملاذ الأول للأفراد من أجل كسب دخول جديدة، إذ ركزت هذه الدراسة على إبراز الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة الاقتصاد الموازي عن طريق تبين نوعية العلاقة بين هذه الظاهرة ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 وهذا باستعمال نموذج قياسي تمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model.

1.5. نتائج الدراسة:

تتمثل أهم الاستنتاجات المستنبطة من الدراسة:

✓ على غرار ما ينظر للظاهرة الاقتصاد الموازي على أنها ظاهرة تتميز بسلبيات فقط توصلت الدراسة إلى أنه يوجد إيجابيات لهذه الظاهرة أيضا، تمثلت في الأثر الإيجابي للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي حيث هناك علاقة في الأجل الطويل موجبة للاقتصاد الموازي على النمو الاقتصادي وكذلك وجدنا من خلال الدراسة أن النمو الاقتصادي له استجابة لتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الموازي في المدى القصير الأجل، ومنه فان ظاهرة الاقتصاد الموازي ظاهرة ذات دلالة كبيرة في الاقتصاد الوطني إذ تعتبر أحد الأركان الأساسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي بصفة عامة وعلى الناتج المحلي الإجمالي بصفة خاصة؛

✓ لتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي عدة أسباب تمحورت في الأسباب التي تؤدي الى تدني القدرة الشرائية للمواطنين كضعف المداخيل والارتفاع العام في الأسعار إضافة الى الازمات الاقتصادية والسياسية التي تخل بالنظام العام للبلاد؛

✓ ظاهرة لاقتصاد الموازي ظاهرة حتمية على اقتصاديات الدول ولا يمكن التخلص منها إلى بإعادة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

2.5. توصيات الدراسة:

استنادا إلى النتائج التي خلصت بها الدراسة يقدم الباحث التوصيات التالية:

يجب على الدولة التوجه إلى الإجراءات التي مفاده التقليل من حدة الاقتصاد الموازي أو دمجها تدريجيا في الاقتصاد الرسمي وهذا عن طريق اتباع الخطوات التالية:

✓ تخفيض الضغط الضريبي على الافراد عن طريق خلق اوعية ضريبية جديدة غير تلك التقليدية؛

✓ محاربة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها؛

✓ وضع أنظمة رقابية ومحاسبة لتفادي التهرب الضريبي والغش الضريبي؛

✓ تنظيم التجارة الخارجية وتحررها تحريرا تاما عن طريق خلق مبدأ تكافؤ الفرص بين رجال الأعمال؛

✓ محاولة دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي تدريجيا عن طريق اكتساب ثقة أصحاب رؤوس الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي لبعث الاقتصاد من جديد؛

✓ توفير العدالة في توزيع الأجور من أجل محاربة الفساد وتحسن المستوى المعيشي للأفراد.

6. قائمة المراجع:

1. LIMIEUX PIERRE. (2007). LECONOMIE SOUTERRAINE (CAUSE, IMPORTANCE, OPTION). Montereale Canada, linsitut economique de Montréal
2. tanzi. vito. (2002). the shadow economy, its cause and its consequences. International seminar on the chadow economy index in Brazil, Rio de Janeiro: Brazilian institute.
3. بوزيد، حميدة، (2006)، الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 04، 281-298.
4. بوزيد سفيان، (2016)، التهرب الضريبي مفهوم وقياس، مجلة الاقتصاد والتسيير، 142-165.
5. حازم عادل، الزعبي عبد الله خطاطبة، (2013)، أساليب التجنب والتهرب الضريبي وقصور القانون الضريبة على الدخل الاردني في مواجهتها، مجلة المنارة، 2-36.
6. سيد محمد، مصطفى جيهان، (2021)، دور الاقتصاد غير الرسمي في تحقيق التنمية المستدامة بالتركيز على مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 237-287.
7. GABOR IVANY. MARK KANDENNIS. (2008). The Shadow Economy. A Critical Analysis Paper back
8. حساني بن عودة، بن ديبية مينة عبد الرحمان، (2019)، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم تنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، 50-66.
9. بورعد حورية، رفيق ادريس، (2017)، واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه، مجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، 76-95.
10. ايظطاحين غانية، (2016)، الفساد الإداري، مجلة الحكمة للدراسات الإدارية، 254-273.
11. جند أمل حمد، عبد المنعم حياتية، (2019)، تدعيم دور المجتمع المدني في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 1-36.
12. غنيم محمد، ماجد محمد ابو زنت، (2006)، التنمية المستدامة واساليب التخطيط وادوات قياسها، الاردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
13. هوشيار معروف، (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، عمان الأردن، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
14. karen dynan. louise sheiner، (2018) , gdp as a measure of economic, hutchins center working paper, 37-04
15. غطوان مروان، (1989)، مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، قسنطينة الجزائر، دار البعث للنشر والتوزيع.
16. حمدسمحي، (2017)، دور السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر، مجلة شمال افريقيا، 159-172.
17. حسام علي داود، (2010)، مبادئ الاقتصاد الكلي، عمان الأردن. دار الميسرة للنشر والتوزيع.
18. دومة طهراوي، (2014)، أثر القطاع الغير الرسمي على الشغل في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 54-69.
19. رحمانى العربي، (2018)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة ابعاد اقتصادية، 15-36.
20. يحيواي نسرين، (2016)، الاقتصاد الموازي في الجزائر الحجم. الأسباب، مجلة دراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 296-307.
21. <https://data.albankaldawli.org/indicator>، شوهد بتاريخ 2021/04/22 على الساعة 12.36
22. شيخي محمد، (2012)، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع.

الملحق رقم 01: نموذج الانحدار الداتي للفجوات الزمنية الموزعة الالمتباطئة ARDL

Dependent Variable: DGDGP
Method: ARDL
Date: 05/30/21 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1994 2019
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 20
Selected Model: ARDL(3, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
DGDGP(-1)	0.015663	0.193922	0.080771	0.9365
DGDGP(-2)	-0.340475	0.191856	-1.774639	0.0920
DGDGP(-3)	-0.335157	0.178769	-1.874809	0.0763
DEP	2.561717	0.558346	4.588042	0.0002
DEP(-1)	-0.985654	0.646240	-1.525212	0.1437
DEP(-2)	1.526040	0.611335	2.496242	0.0219
C	-1.144121	3.040005	-0.376355	0.7108
R-squared	0.595216	Mean dependent var		4.659231
Adjusted R-squared	0.467389	S.D. dependent var		17.78815
S.E. of regression	12.98182	Akaike info criterion		8.189781
Sum squared resid	3202.025	Schwarz criterion		8.528499
Log likelihood	-99.46715	Hannan-Quinn criter.		8.287319
F-statistic	4.656435	Durbin-Watson stat		2.042548
Prob(F-statistic)	0.004515			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج 10eviews

الملحق رقم 02: تقدير العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(DGDGP)
Selected Model: ARDL(3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/30/21 Time: 23:05
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DGDGP(-1))	0.675632	0.257356	2.625280	0.0167
D(DGDGP(-2))	0.335157	0.169346	1.979121	0.0625
D(DEP)	2.561717	0.492122	5.205447	0.0001
D(DEP(-1))	-1.526040	0.550000	-2.774617	0.0121
CointEq(-1)*	-1.659968	0.322099	-5.153603	0.0001

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج 10eviews